



«الأمناء» تكشف كواليس ما جرى بين بن مبارك ومسؤول الضرائب؟

كيف رد رئيس الحكومة على مذكرة تطالبه بأكثر من «8» مليون دولار هل يعيد رئيس الوزراء، ابن مبارك، إيرادات طوابع القنصليات؟

مصلحة الضرائب الدكتور جمال سرور في مهمة عمل رسمية في الخارج ضمن فريق عمل حكومي . وبحسب مراقبين، فإن بن مبارك يكثف زيارته الميدانية للجهات الحكومية في عدن، منذ الأيام الأولى، لتعيينه رئيساً للحكومة اليمنية، وقد يأتي ذلك من باب الاستهلاك الإعلامي، مشيرين إلى أنه كان يتوجب عليه مكافحة الفساد في أروقة وزارة الخارجية، التي لا يزال وزيراً فيها، ومنع تعيينات أقارب المسؤولين في السلك الدبلوماسي، التي تستنزف خزينة الدولة بملايين الدولارات شهرياً.

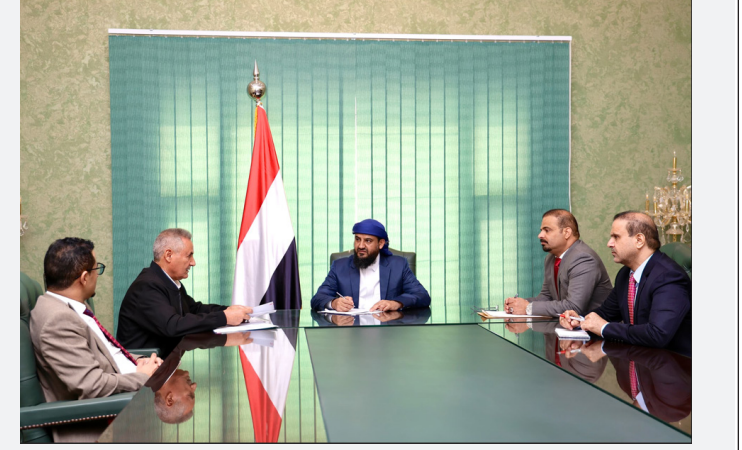
الوظيفي الذي شاهده وغياب أغلب قيادات المصلحة مؤثر سلبي يستوجب المحاسبة والمساءلة. ووجه رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور أحمد بن مبارك، خلال الزيارة بإحالة قيادات في مصلحة الضرائب للتحقيق على الإهمال في الأداء والتغيب عن أعمالهم وعدم إنجاز المهام الموكلة إليهم بالكفاءة المطلوبة، موضحاً أنه سيتم بناء على نتائج التحقيق إيقاف قيادات عن العمل. وجاء توجيه بن مبارك بإحالة مسؤولين في الضرائب للتحقيق في الوقت الذي يتواجد فيه رئيس

وأتهمت المصادر رئيس الحكومة أحمد بن مبارك بالاستيلاء على مبالغ طوابع القنصليات والمقدرة بأكثر من «8» مليون دولار، مؤكدة بأن زيارته المفاجئة لمبنى مصلحة الضرائب وتوجيهاته بإحالة مسؤولي المصلحة للتحقيق جاءت بعد 4 أيام من وصول المذكرة التي تطالبه بتوريد الإيرادات. وكان رئيس الحكومة قد قام في 25 فبراير الماضي بزيارة ميدانية تفقدية مفاجئة، إلى مصلحة الضرائب بالعاصمة عدن، للاطلاع على سير العمل في المصلحة، حيث تفقد أقسام ودوائر ووحدات العمل، مؤكداً أن ضعف الانضباط

وأشارت المصادر في سياق إفادتها الخاصة لـ«الأمناء» إلى أن هذه الطوابع تباع على القنصليات بثلاث فئات، حيث تباع طوابع الفئة الأولى بعشرة دولار، للطابع الواحد، والفئة الثانية بعشرين دولار فيما سعر الفئة الثالثة من الطوابع بثلاثين دولار للطابع الواحد. وذكرت المصادر أن رئيس الوزراء وزير الخارجية أحمد بن مبارك استلم قيمة الطوابع من القنصليات والسفارات ولم يقم بتوريدها إلى حساب مصلحة الضرائب أو أي حساب حكومي حتى تاريخ كتابة الخبر.

عدن / الأمناء: علمت صحيفة «الأمناء» من مصادر خاصة أن رئيس مصلحة الضرائب الدكتور جمال سرور بعث مذكرة إلى رئيس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك تطالبه كوزير للخارجية بتوريد 8 مليون ومائتي ألف دولار إلى حساب مصلحة الضرائب. وأشارت المصادر إلى أن المبالغ التي طالب رئيس مصلحة الضرائب بتسديدها هي خاصة بإيرادات طوابع القنصليات التي قامت الضرائب بصرفها لوزارة الخارجية والتي تقدر بـ«420» ألف طابع.

«المحرمي» يطع على سير العمل في مصافي عدن ويؤكد أهمية استعادة دورها الريادي



التقى عضو مجلس القيادة الرئاسي أبو زرع المحرمي، أمس الإثنين في قصر معاشيق بالعاصمة عدن، بالمدير التنفيذي لشركة مصافي عدن م. أحمد مسعد سعيد. واطلع المحرمي خلال اللقاء على سير الأعمال في المصفاة، ومستوى الإنجاز في إعادة تأهيل المصفاة والسبل والآليات الكفيلة باستعادة نشاطها، وفقاً لما كانت عليه قبل اندلاع الحرب. وتطرق اللقاء، إلى مستحقات المصفاة لدى الجهات الحكومية خلال الفترة الماضية، وكذلك إعادة تشغيلها كمنطقة حرة كما كانت خلال الفترة السابقة. وقال أبو زرع، إن «المصفاة تمثل صرحاً اقتصادياً وطنياً مهماً، وتحظى بأولوية ودعم خاص من قبل مجلس القيادة الرئاسي، لتستعيد دورها الريادي في خدمة الوطن»، مؤكداً أهمية توحيد الجهود وتضافرها من أجل النهوض بمصافي عدن وتمكينها من القيام بمهامها. وشدد النائب المحرمي، على مضاعفة الجهود وإعادة اعتماد نشاط المصفاة كمنطقة حرة، منوها بأنه لا خلاص من الإفرازات المدمرة التي أفرزتها الحرب على المؤسسات الإيرادية في البلاد، إلا بالعودة إلى المسار الصحيح وبتكاتف الجميع. من جانبه، ثمن المدير التنفيذي لمصافي عدن، جهود النائب المحرمي في اهتمامه ومتابعته المستمرة لسير الأعمال وتذليل الصعاب لإعادة الدور الريادي للمصفاة.

وثيقة.. تسجيل ملكية سيارة السفارة اليمنية بالدوحة باسم السفير «بادي»

الأمناء / خاص: كشفت مصادر خاصة لـ«الأمناء» تفاصيل فضيحة مدوية للسفير اليمني في الدوحة الموالي لجماعة الإخوان المسلمين، راجح بادي. وبحسب المصادر فقد قام السفير راجح بادي بتسجيل ملكية إحدى السيارات الفاخرة التابعة للسفارة اليمنية بالدوحة باسمه الشخصي بعد أن تم دفع تسديد قيمتها من حساب السفارة. وأوضحت المصادر بأنه سبق وأن تم شراء سيارة نوع تويوتا لاندكروزر طراز (جي أس) يابانية الصنع موديل 2023م من حساب السفارة اليمنية في قطر وبسعر 220 ألف ريال قطري أي أكثر من 60 ألف دولار أمريكي. وبحسب وثيقة رسمية صادرة عن وزارة الداخلية القطرية تحصلت عليها «الأمناء» فقد جرى تسجيل ملكية السيارة الدبلوماسية باسم السفير اليمني راجح حسين فرحان بادي بدلا من تسجيلها ضمن عقارات وممتلكات السفارة اليمنية.

«وثائق» تكشف فساد السفير اليمني في ماليزيا عادل باحميد

الأمناء / خاص: كشفت وثائق رسمية مسربة صادرة من وزارة التربية والتعليم ومرفوعة لدولة رئيس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، عن تجاوزات وفساد إداري ومالي قامت به السفارة اليمنية في ماليزيا منذ تعيين السفير الحالي عادل باحميد سفيرا لليمن في ماليزيا منذ العام 2016م. وتضمنت مذكرة مرفوعة من وكيل قطاع التعليم الأستاذ محمد علي المس إلى وزير التربية والتعليم الأستاذ طارق سالم العكبري بتاريخ 19 نوفمبر 2023م، جملة من المخالفات التي تمارس في ظل رعاية وشرعنة من قبل السفارة اليمنية في ماليزيا حيث تم استحداث كيان جديد برعاية السفارة سمي المجلس التعليمي وتم تعيين رئيساً له شخص محسوب على جماعة السفير. المذكرة أوضحت ان هذه الاجراءات المخالفة تمت بهدف السيطرة على المدارس وتقاسم الأرباح مع مالكها وعدم التعامل مع المدارس التي لا تدفع النسبة التي يضعها السفير لمنح المستثمرين التسهيلات. وأشارت المذكرة إلى وجود مدارس في ولايات ومدن ماليزية تعمل بدون تراخيص

من وزارة التعليم العالي، ووجود مدارس تعمل بنظام (أولايين) ولم تصرح الوزارة بذلك، بالإضافة إلى وجود مدارس تؤدي امتحاناتها خارج ماليزيا أو قدوم طلاب من خارج ماليزيا فقط لغرض الإمتحانات في هذه المدارس، كما يتم قبول طلاب بدون وثائق وبدون إخلاء طرف من المدارس السابقة وهو ما يعد ضرب للعملية التعليمية وسعة التعليم في مقتل. كما تضمنت المذكرة جملة من الشكاوي المرفوعة من قبل المدارس الحاصلة على تصريح من وزارة التربية والتعليم. كما شكى بعض مالكي المدارس الذين لايدفعون نسبة السفير من الأرباح أن السفارة ترفض منحهم مذكرات وسائل مخاطبة الجهات الماليزية واليمنية، كما لا يتم تعميم الشهادات الصادرة من هذه المدارس على الرغم من أن لديها تراخيص رسمية من

قبل وزارة التربية والتعليم اليمنية. هذا ورفعت مذكرة غطائية على المذكرة السابقة من وزير التربية والتعليم الأستاذ طارق سالم العكبري إلى دولة رئيس الوزراء بتاريخ 25 ديسمبر 2019م تتضمن الأشكالات والمخالفات حول تعامل السفارة اليمنية في ماليزيا ممثلة بالسفير عادل باحميد مع المدارس اليمنية في ماليزيا والزامه للمدارس بالتعامل مع المجلس التعليمي غير الشرعي والمنشأ من قبله شخصياً دون أي قرار وزاري. وكانت الوزارة اصدرت مذكرة بعدم شرعيته كما طالب وزير التربية والتعليم بمخاطبة السفارة بالرد على الإشكالات والمخالفات المذكورة. ولاتزال السفارة اليمنية في ماليزيا حتى الان تتهرب من الرد على المخالفات والأشكالات والفساد المالي والإداري.